

# الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي



مجلس الإدارة

بيان

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
مديرية شؤون مجلس الإدارة
رقم الصدار - ٧٤١
٢٠٢٢/١١/١٧
تاريخ الصدور

عقد مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جلسة إستثنائية حضورياً وعن بعد الرئيس نهار الخميس الواقع فيه ٢٠٢٢/١١/١٧ عند الساعة الثانية من بعد الظهر في مقر المجلس في المركز الرئيسي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برئاسة رئيس مجلس الإدارة بالإدارة السيد غازى يحيى وحضور مدير عام الصندوق الدكتور محمد كركي ومفوض الحكومة بالإدارة السيدة مارلين عطالة وأعضاء مجلس الإدارة الكرام،

وإنذ مجلس الإدارة باتجاه الحاضرين والمشاركين مشروع القرارات المتعلقين بالإنهاء بمشروع مرسومين: يقضى مشروع المرسوم الأول بتعديل الحد الأقصى للكسب الخاضع للحصومات في فرع التعويضات العائلية المنصوص عليه في المادة ٦٨ (الفقرة ٢) من قانون الضمان الاجتماعي ليصبح /٤٢٥,٠٠٠ ل.ل. ثلاثة ملايين وأربعين وخمسة وعشرون ألف ليرة لبنانية فقط لا غير ويعمل بهذا المرسوم اعتباراً من ٢٠٢٣/١/٢،  
ويقضي مشروع المرسوم الثاني بتحديد القيمة الشهرية للتقديمات العائلية وطريقة توزيعها بين الزوجة والأولاد على الشكل التالي نصه:

المادة الأولى: تحدد القيمة الشهرية للتقديمات العائلية المنصوص عليها في المواد ٤٦ إلى ٤٨ من قانون الضمان الاجتماعي بمبلغ هذه الأقصى /٦٧٥,٠٠٠ ل.ل. فقط ستة وسبعين ألف ليرة لبنانية لا غير يوزع كما يلى:  
- /١٨٠,٠٠٠ ل.ل. مائة وثمانون ألف ليرة لبنانية عن الزوجة.

- /٩٩,٠٠٠ ل.ل. تسعة وتسعين ألف ليرة لبنانية عن كل ولد (غاية خمسة أولاد فقط).

المادة الثانية: تحدد القيمة الشهرية للتقديمات العائلية المنصوص عليها في المواد ٤٦ إلى ٤٨ من قانون الضمان الاجتماعي للسائقين العموميين الذين يقودون سياراتهم بأنفسهم بمبلغ هذه الأقصى /٣٩٠,٠٠٠ ل.ل. ثلاثة وسبعين ألف ليرة لبنانية فقط لا غير يوزع كما يلى:

- /١٥٠,٠٠٠ ل.ل. مائة وخمسون ألف ليرة لبنانية عن الزوجة.

- /٤٨,٠٠٠ ل.ل. ثمانية وأربعون ألف ليرة لبنانية عن كل ولد (غاية خمسة أولاد فقط)

المادة الثالثة: تلغى كافة النصوص التي تتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

المادة الرابعة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به اعتباراً من بداية الفصل الذي يلي صدور مرسوم زيادة الحد الأقصى في فرع التعويضات العائلية ونشره في الجريدة الرسمية.

وتهنئ مجلس الإدارة بجهود معايى وزير العمل السيد مصطفى بيرم وتمثيله عليه المزيد من السعي لموازنة الصندوق وضرورة مراسلة الجهات الرسمية المعنية لتتأمين التمويل اللازم لاستمرار الصندوق في تأدية دوره الرئيسي لتأمين الأمن الاجتماعي وإلتزام الدولة اللبنانية بتسديد جميع المستحقات التي يدمنتها لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

بيروت في ٢٠٢٢/١١/١٧

